الفصل الثاني: مدخل تاريخي للتعريف بالاقتصاد الجزائري

1- الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي

أ- العهد النوميدي: قام ماسينيسا بتوطين البدو الرحل في المناطق الخصبة وقام بتشجيع الزراعة وخاصة زراعة الحبوب التي كانت تصدر للخارج قبل القرن 03 قبل الميلاد.

ب- **العهد الروماني:** كانت الزراعة متطورة في العهد الروماني وقد تم تقسيم الأراضي الزراعية إلى:

- أراضي الإمبراطور
- أراضي الأسر الأرستقراطية من مجلس الشيوخ
- أراضي المستعمرات
- أراضي العشائر

ج- العهد الإسلامي (العثماني): 1518-1830

فقد كان يغلب على الاقتصاد الجزائري الطابع الزراعي إلى جانب بعض الصناعات الحرفية المرتبطة بالنشاط الزراعي.

لقد كان الاقتصاد الجزائري متكاملا ومندمجا بين قطاعاته فكان **القطاع الزراعي** يقوم على زراعة المحاصيل والمنتجات اللازمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض إلى الخارج خاصة للدول الأوروبية

وقد قسمت الأراضي إلى:

أراضي البايلك، أراضي العرش وأراضي الوقف، أراضي الملك والموات

وقطاع **صناعي** يقوم على منظومة متنامية من الحرف والصنائع الناشئة.

ويتميز **بتجارة** داخلية وخارجية واسعة

بالإضافة إلى مداخيل تأمين المجال الإقليمي بواسطة الأسطول الجزائري.

كان سكان الأرياف والمدن الجزائرية مجتمعا متماسكا ومنسجما ومتعاونا وكانت مستويات التعليم أعلى من مثيلتها في الدول الأوروبية

وعموما فإن الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي كانت دولة مكتفية ذاتيا ومصدرة للغذاء وتقدم المساعدات الغذائية وكانت من الدول الدائنة لدول عديدة منها فرنسا.

كما أن الهيكل الزراعي كان أهم نشاط اقتصادي (90 % من صادرات الجزائر من القمح).وقد كانت علاقات الإنتاج الجماعية هي السائدة ب64% ، أما الملكيات الخاصة فهي لا تتجاوز 24 %

لكن ومع تحطم الأسطول الجزائري في معركة نفارين سنة 1827 وفي ظل تنامي تحالفات الدول الأوروبية وبسبب ضعف الدولة العثمانية خضعت الجزائر للاستعمار الفرنسي.

إن السبب الأساسي لاحتلال فرنسا للجزائر هو حادثة المروحة إذ أن الداي حسين جدد في: 1827/04/29 بمناسبة عيد الأضحى مطالبة القنصل الفرنسي دوفال duval بتسديد ديون الجزائر لكن رده كان وقحا فطرده الداي.

2- الاقتصاد الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية

ما الذي عمله المحتل الفرنسي خلال فترة الاحتلال من 1830 إلى 1962 ؟

لقد ترتب عن الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر تشوهات كبيرة كبيرة في هيكل الاقتصاد الجزائري.

لقد بدأ الإستعمار بتحطيم الهيكل الإقتصادي والإجتماعي الجزائري وقد إستهدف أراضي البايلك والعرش ووالأوقاف والتي تمثل قوة إجتماعية وسياسية مهمة، وقد استهدفت أشكال الملكية الجماعية ومن ثم فرنسة الملكية العقارية وقد تم الإستلاء على ما يزيد
عن 3 ملايين هكتار من أخصب الأراضي خلال 90سنة من الاحتلال بكل الطرق من خلال فرض الحراسة أو المصادرة أو البيع الإختياري.
وعموما فقد إستخدم المستعمر منذ 1830 خمس سياسات هي:
الإدماج ، مصادرة الأراض، سياسة الاستطان، سياسة التنصير والفرنسة
وقد استخدمت لتنفيذ تلك السياسات مجموعة من القوانين والمراسيم والقرارات نذكر منها:

- مرسوم 1834/07/21 المتضمن إلحاق الجزائر بفرنسا.
- قام الجنرال بيجو bigaud سنة 1840 إلى تقسيم الجزائر إلى 03 مناطق (مدنية ، مزدوجة، عسكرية)
- قانون سيناتوس كونسيلت 1865/07/14 الذي يعتبر الجزائريين كرعايا فرنسيين.
- قانون كريميو cremieux والخاص بمنح الجنسية لليهود (38 ألف يهودي في الجزائر)
- قانون فارني 1873/07/26 والذي ارتبط بالمصادرة
- قانون الأهالي (الأنديجينا) سنة 1874 والذي كرس مبدأ الاضطهاد والظلم.
- قانون التجنيد الإجباري سنة 1912.

وغيرها من الاجراءات التي كان هدفها اضطهاد الشعب واذلاله.

3- **<u>خصائص الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية</u>**

- 1- **<u>الازدواجية القطاعية:</u>**

لقد ورثت الجزائر هياكل فلاحية ذات طابع إستعماري بحت يتصف بالإزدواجية الفلاحية تتميز بتعايش قطاع زراعي تقليدي معاشي موجه للإستهلاك وقطاع عصري موجه لتلبية مصالح الإقتصاد الفرنسي.
أ/ **<u>القطاع التقليدي</u>** : ويشمل ملكيات الأفراد وبعض الاراضي الهامشية والعرش والأوقاف والتي تقع بالأماكن الوعرة وتتميز بضيق المساحة وضعف الخصوبة.
ب/ **<u>القطاع العصري</u>**: ملك للأوروبيين ويتميز بكبر الأراضي وتركيزها وخصوبتها واستخدام المكننة الحديثة عكس القطاع التقليدي الذي يستخدم المحراث الخشبي.

القطاع	المساحة بالهكتار	عدد الإستغلالات	متوسط المساحة
قطاع فلاحي تقليدي	2809780	554780	5.6 هكتار
قطاع فلاحي حديث	2842400	67330	43 هكتار

2 انفصال القطاع الحديث عن الزراعة الجزائرية (زراعة القمح والحبوب) و التوجه نحو منتجات زراعية صناعية تخدم المستعمر مثل زراعة الخمور والحمضيات.
2/ في الفترة (1930-1945) التي شهدت تصدع في الاقتصاد العالمي، كانت **الصادرات الزراعية** تلعب دور المحرك في النمو و تطور الدخل في الجزائر، فكان لتصدير الخمور دورا أساسيا في نمو الاقتصاد الجزائري
3/ تحويل **الفائض المنتج في الريف** الجزائري خارج الجزائر مما أدى إلى تخلف الريف عموما و الزراعة خصوصا .

4/ هدف الإنتاج عموما يتحدد طبقا **لمتطلبات الاقتصاد الفرنسي** و وفقا للسوق الأوروبية و لا يتحدد وفقا لاحتياجات الاقتصاد الجزائري، بل كرست السياسة التجارية للمستعمر اعتبار الجزائر منفذا لتصريف السلع الصناعية و مصدرا للتزود بمدخلات الإنتاج من المواد الأولية بأسعار منخفضة و اليد العاملة الرخيصة.

5/ نتج عن ذلك **تدهورا للوضع المعيشي للسكان الأصليين** بسبب عملية تفقير واسعة للمجتمع الجزائري و خاصة سكان الريف الذين كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان الأصليين

6 / إنعدام التوازنات الجهوية والإقليمية(الشمال/ الجنوب) (المدينة/ الريف)

7/ ربط الإقتصاد الجزائري بالفرنسي من خلال إلغاء النقود الجزائرية وسك نقود فرنسية سنة 1851

8/ محاربة التعليم واللغة العربية والدين الإسلامي ومحاولة التنصير بإستخدام كل الطرق منها ماقام به lavigerie .

9/ مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني، منذ اكتشاف البترول في الجزائر سنة 1953 ازداد الاهتمام به من حيث حجم الاستثمارات المنجزة و حجم الإنتاج و كذا حصة المحروقات في الصادرات إلى الخارج.

10/ **النزوح الريفي**، المتزايد الذي سببه الاستغلال الاستعماري و جمود التوظيف في الزراعة، عدم انتظامية العمل الموسمي، تجزئة الأراضي و انخفاض مردو ديتها، و إجمالا عدم قدرة الإدارة الاستعمارية على حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري.

11/ **تغيير هيكلي في بنية الاقتصاد الجزائري** أدى هذا التشويه في بنية الاقتصاد الجزائري إلى تعميق التبعية و غرس جذور التخلف اقتصاديا، و المجاعة و الفقر و الأمراض اجتماعيا، أي تفكك العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري

الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال خلال مرحلة التخطيط (1962-1989)

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بثلاث مراحل رئيسية تمثلت فيما يلي:

المرحلة الأولى: (1962- 1966) : مرحلة الانتظار وهي تمثل بداية وعودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق بعد مرور 132 سنة من الاحتلال.

المرحلة الثانية: (1967- 1978) : وهي تمثل عهد الاقتصاد الإداري.

المرحلة الثالثة: (انطلاقا من 1988) : وهي تقابل التحول أو الانتقال إلى اقتصاد السوق.

وقد اعتمدنا على هذا التقسيم لأنه ينطبق مع التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، وسنتناول في هذا الفصل تحليل كل فترة في مبحث خاص بها مع إضافة مبحث رابع خصص لتقييم نتائج الإصلاحات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

أولا: مرحلة الانتظار وعودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق (1962- 1966):

سنتعرض في هذا العنصر إلى مميزات واقع هذه المرحلة ثم للإجراءات التي قامت بها السلطات في تلك الفترة.

1- : مميزات واقع المرحلة (62-66).

تميزت بداية هذه الفترة أي في سنة 1962 بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي:

*غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.

*ورثت الجزائر هياكل فلاحية ذات طابع استعماري يتصف بالازدواجية القطاعية في القطاع الفلاحي والتي تتميز بتعايش قطاع زراعي تقليدي يقوم به الجزائريون ويشمل الأراضي التي تقع بسفوح الجبال والمناطق الوعرة وتتميز بضيق المساحة وضعف الخصوبة. وقطاع زراعي حديث يمتلكه الأوربيون ويحتل مساحة تقدر بـ 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر.

* الهياكل القاعدية: وهي من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية وتحسين أدائها، فالطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000كم، و4300كم من السكك الحديدية و 20 مطارا ، وشبكة الكهرباء ,و600 كم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر ، وتتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية.
*مغادرة ما يقارب مليون إطارا تقنيا أوربيا الجزائر قبيل إعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين,منها حوالي 50000 إطارا من المستوى العالي و35000 إطارا متوسطا و100000 عاملا ومستخدما ، وهو ما عطل سير الاقتصاد والإدارة تماما.
* التخلي شبه التام عن الاستغلالات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية والتجارية من قبل مالكيها الأوربيين.
* وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد وخاصة على مستوى الموانئ الكبرى .
*عند مغادرة المعمرين حولوا معهم إدخاراتهم ورؤوس أموالهم ، وتم تسجيل في شهر واحد فقط من سنة 1962 تحويل عبر قناة البنوك حوالي 750 مليون فرنك , وانعدام الائتمان ونتج عن هذا قلة القروض وبالتالي قلة الاستثمارات .
* وجود ما بين (11-12) مليون جزائري تتهددهم المجاعة، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار، 70% من السكان العاملين في حالة بطالة

التحديات التي واجهت الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال.

وقد واجه السلطات الجزائرية أنذاك التحديات التالية:

في المدى القصير

* إعادة تشغيل الاقتصاد الوطني

* احتواء آثار الحرب خاصة على المستوى الإجتماعي

* استخدام الموارد المحدودة في المجالات الضرورية

في المدى المتوسط والطويل

* الإعمار والتنمية

* إصلاح الاختلالات الهيكلية

* استرجاع التوازنات الضرورية

2- : إجراءات السلطات الجزائرية في هذه المرحلة

بعد توقيع اتفاقية إفيان 19 مارس 1962 أصدر المجلس الوطني بيانا عرف باسم برنامج طرابلس في شهر جوان 1962 قدم المؤتمر ثلاثة خيارات أمام السلطات الجزائرية لاستغلال الأراضي الفلاحية التي تركها المستعمرين.
1/ بيع أو تأجير هذه المزارع الشاغرة للجزائريين.

2/ توزيع هذه الأراضي على الفلاحين الفقراء

3/ الدولة هي التي تتولى بنفسها تسيير هذه الأراضي.

وأمام ذلك ظهر خيار رابع هو التسيير الذاتي للمزارع الشاغرة من قبل العمال المشتغلين فيها

وعلى هذا الأساس اختارت الدولة فكرة التسيير الذاتي للأراضي الفلاحية الشاغرة، التي كانت تابعة للمستعمرين والجزائريين الذين كانت لهم مواقف معادية لحرب التحرير الوطني. وقد كانت تبلغ هذه المساحة 2.2 مليون هكتار مقسمة على 2000 مزرعة مسيرة ذاتيا، بعد أن كانت هذه الأراضي موزعة على 22000 مزرعة إستطانية.

وقد تمت هذه العملية بطريقة فوضوية، حيث لم يتم التقسيم على أسس علمية، مما أدى إلى عدم ارتفاع الإنتاج والمردود الفلاحي، لأن العمال قاموا بتجميع أنفسهم بحثا عن أكبر مساحة ممكنة، وهذا ما خلق عدة مشاكل على مستوى العقار الفلاحي، وهذا ما أدى إلى تشكيل مزارع ذات مساحة كبيرة جدا يصعب التحكم فيها وقد وجد ما يقارب 11 % منها مساحتها 2000 هكتار. ونظرا لنقص الإمكانيات المادية أدى إلى صعوبة استغلال كل المساحة الزراعية المتاحة للمزرعة الواحدة، يعنى إهمال مساحات كثيرة.

- ظهر نظامان في إدارة الوحدات الاقتصادية:

وأمام هذه الوضعية كان لابد للسلطات الجزائرية في تلك الفترة أن تتدخل في أربعة اتجاهات رئيسية هي:

* تأسيس لجان التسيير في المستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل المستعمرين والتي تقدر بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964، وتخص الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر وصناعة الخشب . (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي.)

* المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر واستعادت الدولة 56% من أسهم الشركة البترولية (S.N.REPAL)و(Raffinerie) بالجزائر العاصمة، و20% من حصص شركة الغاز(CAMEL)، و 40% في رونو (CARL Renault) و 30 %في (S.A.B.A.B)و 25% في الاتحاد الصناعي الإفريقي، والسباكة (La Fonderie) الأكثر أهمية في الجزائر أقيمت بعنابة.

* إنشاء دواوين وطنية وشركات وطنية وهذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد ، مثل شركة الكهرباء والغاز، ديوان التجارة مكلف باستيراد المنتجات الغذائية ، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل،وبيع المحروقات Sonatrach في سنة 1963, الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في 1964 ،شركة (SNS) في 1964 المتخصصة في قطاع صناعة الحديد, وشركة (S.O.M.E.A)في الصناعة الميكانيكية والطائرات .

* وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة مع إنشاء البنك المركزي في 1962/12/12، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964. وتأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر في 1966 ، وإنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني في الجزائر (BNA) في 1966/08/13 .

* تأميم الأملاك الاستعمارية التي لم يتركها أصحابها مثل تأميم الأراضي الزراعية سنة 1963و المناجم سنة 1966، ثم الشركات البترولية الأنجلوسكسونية والبنوك سنوات 1967/1966

وكان الهدف الإستراتيجي من هذه السياسة التنموية حسب (الميثاق الوطني 1976) : استكمال الاستقلال الوطني ، وبناء مجتمع متحرر من استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، والاهتمام بترقية الفرد وتفتحه بحرية ,وكانت الاستثمارات في الفترة (62-67) ضعيفة.

ثانيا : مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط في فترة(1967-1988):

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الجزائري من خلال إنتهاج أسلوب التخطيط . والذي لم يكن ممكنا قبل ذلك بسبب:

* حداثة عهد الجزائر بالاستقلال
* عدم توفر الأسس الضرورية لتخطيط التنمية الاقتصادية.

كان الاقتصاد الجزائري خلال هاتين العشريتين اقتصادا إداريا، ويخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه وبقطاع عام مسيطر ، ومنحت إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة للدولة دورا مركزيا في جميع الميادين.

ونلاحظ ذلك على المستوى الاقتصادي من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي، وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية ،و القيام بالتأميم في الميادين الصناعية, المالية، المناجم والبترولية، واحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، ومركزية آليات القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات وتمويلها ، وتنظيم إنتاج السلع والخدمات وبيعها .

وحسب استراتيجية التنمية المتبعة فإن الأولوية المطلقة مثل ما يبينها الجدول المبين أسفله منحت للقطاع الصناعي، بينما القطاع الفلاحي لم يحظى بالأهمية الكبيرة ،كما تميزت تلك الفترة بضعف الامكانيات البشرية والمادية والمالية في لأن السلطات كانت منشغلة بالتنظيم الإداري والانتاجي.

عرفت الجزائر خلال **الفترة (67-79) ثلاث خطط تنموية** متبوعة **بسنتين انتقاليتين 79/78** هدفت الخطط التنموية إلى إدخال تغييرات جذرية على الهيكل الاقتصادي متمثلة إجمالا فيما يلي:

- ✓ تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد متخلف و تابع إلى اقتصاد نامي و مستقل في آجال قصيرة قدر الإمكان
- ✓ تحويله من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي بالدرجة الأولى
- ✓ ضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية دون غيرها إلا في حدود ضيقة

وتميزت الفترة 1967-1979 بقيام الدولة بعدة مخططات تنموية بعدما أنهت الدولة عملية تأميم الأملاك ووسائل الإنتاج وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية والقيام بالتأميم في الفلاحة، الصناعة، المناجم، المالية واحتكار الدولة للتجارة الخارجية ومركزية اتخاذ القرار فيما يخص تخصيص الإستثمارات وتمويلها.

تميزت السياسة الاقتصادية منذ سنة 1967بخصائص نلخصها كالآتي:

- ✓ الانتقال من مرحلة الانتظار إلى تجسيد اتجاه اقتصادي جديد وذلك بتبني النظام الاشتراكي كخيار سياسي واحتكار الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية الإستراتيجية .
- ✓ البحث عن **استقلال اقتصادي صناعي حقيقي** مستقبلي بعد الحصول على الاستقلال السياسي، ولذلك جاءت السياسة الاقتصادية في شكل مخطط اقتصادي شامل وطويل المدى (إلى غاية 1980)

ظهور الظروف الموضوعية لإتباع سياسة تنموية سريعة وذاتية تعتمد على **الصناعات الثقيلة** لاسيما في مجال الحديد والصلب والطاقة وتثمين قطاع المحروقات

تبعا لذلك تم في المجال المالي تأميم جميع البنوك والأجهزة المالية في1967 و احتكارها من قبل الدولة بهدف التحكم في آليات الإعتمادات المالية وتوجيهها للتنميةً، ثم تجميعها بعد ذلك في سنة 1969 بعد تأسيس البنك الوطني الجزائري،

المخطط الثلاثي الأول 1967-1969

كان الهدف الأساسي من هذا المخطط هو تحضير الوسائل المادية والبشرية والهياكل الاقتصادية والإدارية للانطلاق في عملية التخطيط الاقتصادي المركزي وقد اعتبرت هذه المرحلة من قبل المختصين بمرحلة تجريبية وقد تميزت بأنها قصيرة والأموال المعبأة كانت قليلة . وقد ارتكز هذا المخطط على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات والتي خصصت لها 18.2% من إجمالي الاستثمارات، بالإضافة صناعة الحديد والصلب والصناعات البتروكميائية والميكانيكية....

وقد تميزت بصدور قوانين جديدة سنة 1967 مثل قانون الاستثمار، قانون الوظيف العمومي، قانون الإجراءات المدنية، قانون الإجراءات الجزائية...)

المخطط الرباعي الأول 1970-1973

كان يهدف هذا المخطط إلى:

* تقوية ودعم البناء الاقتصادي الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد.

جعل الصناعة المصنعة في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية.

يعتبر هذا المخطط بداية التخطيط الفعلي للتنمية في الجزائر حيث قام على تقوية القطاع العام من خلال القضاء على الرأسمال الأجنبي من خلال تأميم المحروقات(1971) والثورة الزراعية(1971/11/08

وتطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات(1971/11/16)

وقد أدخلت إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم وقد أجبرت المؤسسات على فتح حسابين واحد للاستغلال والآخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما.

كان حجم الاستثمارات الإجمالية يفوق تقريبا ثلاث مرات حجم استثمارات المخطط الثلاثي كما أنها اعتمدت على التمويل الذاتي بالدرجة الأولى.

لقد حدد له معدل نمو سنوي يقدر بـ 9% من الناتج الداخلي الخام وبالتالي هي خطة طموحة.

المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

سجل هذا المخطط قفزة استثمارية كبيرة كما ونوعا وقد ساعد على ذلك ما يلي:

* التجربة المكتسبة في مجال التخطيط

* الظروف المالية المواتية بفضل تحسن أسعار البترول في السوق الدولية

وقد هدف هذا المخطط إلى توسيع القطاع العام وتدعيم المنجزات المحققة خلال المخططين السابقين وتحسين ظروف المعيشة للفرد الجزائري وخلق فرص العمل وإعطاء الأولوية للتنمية الزراعية في إطار هياكل الثورة الزراعية

المخصصات المالية وطبيعة الاستثمارات

الوحدة: مليار دج

الفترة	المخطط 1967	الثلاثي 1969	المخطط 1 1970	الرباعي 1 1973	المخطط 2 1974	الرباعي 2 1977	فترة 1978 1979	إجمالي	الإستثمارات
طبيعة الاستثمار	المخطط	المنجز	المخطط	المنجز	المخطط	المنجز	المنجز	المنجز	النسبة
القطاع الصناعي	5.4	4.7	12.4	20.8	48	74	66	165.5	47.66%
القطاع الزراعي	3.9	2.8	11.2	11.1	50	40.2	36.8	90.9	26.17%
القطاعات الأخرى	3.9	2.8	11.2	11.1	50	40.2	36.8	90.9	26.17%
المجموع	13.2	10.3	34.8	43	148	154.4	139.6	347.3	100%

من الجدول نلاحظ ما يلي:

الارتفاع المتوالي للمخصصات المالية من مخطط لآخر

* انعدام التوازنات القطاعية بشكل أحدث إختلالات كبرى في التوازنات الاقتصادية.إرادة الدولة في تسريع عملية التصنيع للخروج من التخلف. وبالتالي هيمنة الصناعة والطاقة على أغلب الاستثمارات.

* تنامي الاختلالات الفرعية داخل القطاع الواحد

* تزايد المشكلات التخطيطية المرتبطة بتقدير تكاليف المشاريع وإعادة تقويمها عبر المخططات اللاحقة.

الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-1989

تتميز هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بإعادة الهيكلة العضوية بفضل المرسوم رقم: 242/80إذ تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة إلى 300 مؤسسة جديدة، ثم قامت الدولة بإعادة الهيكلة المالية سنة 1983 أما إعادة الهيكلة في القطاع الفلاحي فتهدف لإقامة مزارع عمومية تتكون من أراضي متجانسة، وإعادة توزيع الفلاحين بشكل يضمن إنتاج أكثر ومردودية يمكن التحكم فيها، ومحاولة القضاء على كل ما من شأنه تعطيل السير الحسن للقطاع الفلاحي، والتقليل من تبذير وإهمال الأراضي نتيجة لاتساع مساحتها وتجزئتها لوحدات متباعدة.

إجمالي الاستثمارات للفترة 1980-1989

الوحدة: مليار دج

	المخطط 1980	الخماسي -	الأول 1984	المخطط 1985	الخماسي -	الثاني 1989	إجمالي المنفذ	الاستثمار
طبيعة الإستثمار	مخطط	منفذ	النسبة	مخطط	منفذ	النسبة	المنفذ	النسبة
الصناعة	154.5	77	23	174.2	93	25	170	24.6
الزراعة	47.1	33.14	10	79	41	11	74	10.7
باقي القطاعات	199	208	62	297	237	64	445	64.5
المجموع	400	335	100	550	371	100	689	100

يأتي هذا المخطط في إطار نفس السياسة الاقتصادية للمخطط السابق، و ما يمكن تميزه من خلال هذا المخطط ما يلي :

مواصلة دعم الهياكل الأساسية واعطائها الأولوية في حجم الاستثمارات

تقلص الاستثمارات الصناعية

اهتمام اكبر بالزراعة والري

بدأ المأزق المالي الخارجي انطلاقا من سنة 1986 مع سقوط أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي (عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات)، وكان المشكل الرئيسي للاقتصاد الجزائري ، هو سعر برميل البترول الذي تجاوز 30 دولار أمريكي في سنة 1985، وانخفض إلى 14.4 دولار أمريكي في سنة 1986، ووصلت عائدات صادرات المحروقات للجزائر إلى 63.3 مليار دينار وانخفضت إلى 34.9 مليار دينار في سنة 1986.

ومن هذه السنة يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري قد وقع في الأزمة ، حيث أنخفض الإنتاج بسبب انخفاض رصيد العملات الصعبة لتغذية جهاز الإنتاج المرتبط بالخارج بالتموين من المواد الأولية التي يتم تمويلها بإيرادات المحروقات ، وكما تضاعف مشكل البطالة بسبب تراجع جهاز الإنتاج عن العمل ، على الرغم من انخفاض معدل البطالة من 25% إلى 19% في 1978 في ظل نمو ديمغرافي كبير, ولكن هذا ليس ناتجا من هيكل إنتاجي تنافسي وضرورة عودة الاقتصاد تفرض على السلطات العمومية قطيعة نظامية لفائدة اقتصاد السوق ، هذه القطيعة ترجمت انطلاقا من سنة 1988 عن طريق الشروع في الإصلاحات الاقتصادية الكفيلة بإقامة نظام اقتصادي مسير بقواعد السوق في المستقبل.

ثالثا: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانتقال نحو اقتصاد السوق انطلاقا منذ سنة 1988.

1- **تطور المديونية الخارجية**

- / **نشأة المديونية الخارجية الجزائرية**

تعود المديونية الخارجية الجزائرية إلى فترة الاحتلال الفرنسي الذي ترك ديونا تقدر ب: 1326.8 مليون دولار. وقد تطورت المديونية الخارجية بعد الاستقلال خاصة من الدول الاشتراكية لتصل سنة 1971 إلى 3335 مليون دولار وقد كانت كما يلي

التاريخ	الدولة المقرضة	مبلغ القرض بالمليون دينار
1963/01/21	يوغسلافيا	98400
1963/02/22	بلغاريا	27500
1963/12/27	الاتحاد السوفياتي	1123400
1964/04/15	تشيكوسلوفاكيا	68800
1964/07/03	الاتحاد السوفياتي	685389
1964/10/03	ألمانيا الفديرالية	94668
1967/01/14	ألمانيا الديموقراطية	745000
1970/07/21	بلغاريا	196800
1971/06/23	بلجيكا	24675

تطور المديونية الخارجية خلال فترة السبعينيات والثمانينات الوحدة مليون دولار

السنة	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الديون	3335	4144	4617	4916	6000	9501	11976	15005	20078
خدمة الديون	110	159	233	709	457	762	1028	1454	2623

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
الديون	19359	17682	17728	16285	15944	18401	22906	25022	26745
خدمة الديون	4084	3815	4563	4727	5125	5041	5185	5481	6564

بعد البداية الضعيفة للاقتراض حتى 1971 بدأت الجزائر تلجأ إلى القروض الخارجية بشكل مكثف خلال مرحلة السبعينات لتغطية المشاريع الاستثمارية المخطط لها، وخاصة خلال الفترة 75-1979إذ بلغ إجمالي الديون ثلاثة أضعاف سنة 1979 (20 مليار دولار)مقارنة بسنة 1974 (05 مليار دولار) اما خدمة الديون فقد بلغت 80% سنة 1979 ويعود ذلك إلى سياسة التصنيع المنتهجة والاستثمارات الضخمة في قطاع المحروقات.

لقد شهدت بداية الثمانينات وحتى سنة 1984 انخفاض في إجمالي الديون وقد بلغ إجمالي الانخفاض 3415 مليون دولار وذلك بسبب ارتفاع أسعار المحروقات (34-40$)، لكن بعد ذلك بدا الارتفاع في إجمالي الديون منذ 1985 حتى 1989 حيث بلغت الزيادة 12630 مليون دولار بسبب أزمة الطاقة لسنة 1986(انهيار سعر البترول من 35$ إلى حوالي 10$ للبرميل) وهذا ما سبب انهيار مالي لإيرادات الجزائر لذلك لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية (FMI &BM).

وعموما وباعتبار أن الجزائر تعتمد على إيرادات المحروقات بنسبة 95%

فقد تعرض الاقتصاد الجزائري لإنخفاضين متتاليين :

- انخفاض في سعر البترول

- انخفاض في سعر صرف الدولار الأمريكي

وقد كانت نسبة الانخفاض في ايرادات الدولة من العملة الصعبة تقدر بـ: 40% سنة 1986

ثم 31% سنة 1987 و 42% سنة 1988 مقارنة بسنة 1985، وهذا ما أدى إلى حدوث عجز في الميزانية قدر 10.7% سنة1985 ثم ارتفع إلى 13.7% سنة 1988

السنوات	1988	1989	1992	1993	1994	1995
الإيرادات العامة	93500	116400	311864	313949	477181	611731
النفقات العامة	119700	124500	420131	476624	566329	759617
الرصيد	-2629	-8100	-108267	-162678	-89148	-147806

وهذا ما نتج عنه توجه الجزائر إلى كل الحلول المتاحة لتغطية العجز في الميزانية

* الإقتراض من الخارج من خلال التعامل مع المؤسسات المالية الدولية (FMI – BM)

* الإقتراض من الداخل

* الإصدار النقدي

أولا: الاقتراض من الداخل

أصدرت الخزينة العمومية الجزائرية سندات سنة 1994 وهي سندات إسمية أو لحامله بقيمتي 10000دج و100000دج بفائدة 16.5% معفاة من الضريبة وقد كان الإكتتاب على مستوى كل البنوك العمومية الخمسة بالإضافة إلى ccp و cnep وقد حصلت الخزينة العمومية على 1.9 مليار دج.

ثانيا: الإصدار النقدي (التمويل بالعجز أو التمويل بالتضخم)

وهو تغطية العجز في ميزانية الدولة عن طريق الإصدار النقدي المباشر من طرف البنك المركزي وهذا ما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
dm2/m2	/	/	11.31	21.34	23.95	21.62	15.33	10.50
dpib/pib	-1.8	-2.8	0.8	-1.2	1.6	-2.2	-1.1	4.3

السنة	1993	1994	1995	1996
التصخم	20.5	29	29.5	18.5

ثالثا: الاقتراض من الخارج

بعد التجربة الفاشلة في ظل المنهج الاشتراكي ومحاولات الإصلاح في بداية الثمانينات ومنح الاستقلالية للمؤسسات (القانون 88/01 المتعلق باستقلالية المؤسسات) بدأت التحولات الاقتصادية الليبرالية في الجزائر كمرجعية للإصلاح الاقتصادي وقد تأكدت أكثر بعد **خطاب الولاء** الذي أرسله وزير المالية الجزائري إلى مدير صندوق النقد الدولي في مارس 1989.

- لقد ذهبت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرغمة لطلب المساعدة وذلك راجع إلى:
- 1/ **تباعيه الاقتصاد الجزائري**: وتظهر في:
- - نسبة المحروقات المرتفعة من إجمالي الصادرات والتي تصل إلى 97% .
- - الفاتورة الغذائية التي تزيد عن 2 مليار دولار سنويا
- -انخفاض سعر البترول وسعر صرف الدولار
- **2/نسبة النمو الديموغرافي**: فالطبقة الشغيلة تزيد 4% سنويا (250000طالب عمل) كما أنها تزيد من الأعباء الاجتماعية (السكن، الصحة....)
- كل هذه العوامل دفعت الجزائر إلى التعامل مع المؤسسات المالية الدولية خاصة (ص ن د) كما يلي:

لتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، فإنه تم الشروع في ثلاث دفعات متتالية من الإصلاحات الاقتصادية والدفعة الأولى في سنة 1988، والثاني في 1991 والثالثة في 1994، وسوف نخصص لكل دفعة من هذه الإصلاحات مطلب خاص بها فيما يلي:

أولا: الدفعة الأولى من الإصلاحات1988.

كانت الصدمة النفطية في سنة 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي, وعندما انخفضت مدا خيل الصادرات الجزائرية من المحروقات إلى 50% ، شرعت السلطات العامة في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ومن بينها ما يلي:

1- استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية: أدخلت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات, تمثلت في القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية (إلغاء الوصاية القطاعية في طبيعة الخدمة العامة ، تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير، حرية تحديد أسعار منتوجاتها وأجور عمالها ، إمكانية تحقيق استثمارات بدون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط كما كان في السابق) , ومعاقبتها إذا لم تقم بتشريف التزاماتها المالية أمام الغير ، وهذه المؤسسات يمكن أن تعلن استثنائيا حالة توقف عن التسديد ، ويمكن أن تؤدي إلى إفلاسها و إعلانها حالة إفلاس.

2 - الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط :

لتسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي فإن قانون 88-02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق بنظام التخطيط وضع على الطريق إجراء التخطيط اللامركزي ,ومن ثم فإن التخطيط يسعى ليرتبط حول صنفين من الاستثمارات:

الاستثمارات الإستراتيجية والاستثمارات اللامركزية .

تتسم الاستثمارات الإستراتيجية عادة بغياب المر دودية المالية، ولذلك فإن الخزينة العامة تتكفل بتمويلها وتتحمل خسائر التسيير، أما بالنسبة للاستثمارات اللامركزية فإن القانون يوفر للمؤسسات الاقتصادية العمومية إمكانية تحقيق المردودية متحملة كل التبعات بعيدا عن كل القيود الإدارية ، سواءانطلاقا من مواردها الخاصة أو القروض المصرفية المتفاوض عنها على أسس تجارية .

3 - مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي: ونصوص القانون 87-19 المؤرخ في 18 ديسمبر 1987 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام ، والإستغلالات الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع ثم تقسيمها وتخصيصها ، حيث قامت الحكومة في سنة 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل

وتم توزيعها على الفلاحين وفقا للتشريع الجديد المتعلق باستقلالية القطاع العام الإنتاجي وليس لأحد الحق في التدخل في تسيير المزارع (المستغلات) تحت طائلة الالتزام بمسئوليته المدنية والجزائية.

ووضع القانون 18 ديسمبر 1987 حقيقة حدا لنهاية القطاع الزراعي الاشتراكي، في حين أن القانون العقاري رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 يمنح الأفضلية للتنازل على الملكية الخاصة للأراضي الزراعية في مقابل وضع قيمتها.

كما حدد القانون حرية المعاملات على الأراضي الفلاحية الخاصة, وألغى سقوف تحديد الملكية الخاصة المؤسسة في 1971 بالأمر المتعلق بالثورة الزراعية ،وبالإضافة إلى القرار المتخذ بإنشاء صيغة نهائية لحرية تجارة الخضر والفواكه، وقررت الحكومة في إطار الدفعة الأولى إعادة تخصيص أو توجيه المستغلات الفلاحية الوطنية في إطار الثورة الزراعية إلى المالكين السابقين, وتأسيس صندوق الضمان الزراعي بهدف تدعيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) لمواجهة إعسار الفلاحين الخواص.

4- منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني: حسب نصوص القانون رقم 88- 85 المؤرخة في 12 جويلية 1988 ، فإن سقف الاستثمارات المثبتة بالقانون رقم 82-11 المؤرخة في 21 أوت 1982، وصل إلى 30 مليون دج ، وأن القانون 90- 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر**5- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة:** وحسب نصوص قانون النقد والقرض المؤرخ في 04/14/ 1990 فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير مخصصة للدولة أو لمؤسساتها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني.

6 - وصنع تأطير جديد للأسعار: وذلك من أجل إعادة إعداد آلية للأسعار كأداة ضبط، ففي السابق لا تظهر آلية الأسعار بأنها أستعملت كأداة ضبط، وهذه الآلية عملت عن طريق الكميات, ولكنها اصطدمت بسياسة الدعم الهامة المتعلقة بالمنتجات الضرورية .

أما القانون رقم 89- 12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية يفرق بين نظامين كبيرين هما: الأسعار القانونية الإدارية الموجهة أساسا لتدعيم القدرة الشرائية بشكل مباشر أو غير مباشر للأفراد أو النشاط الإنتاجي.

والأسعار الحرة : الموجهة لتحسين عرض السلع (تشجيع مباشر للإنتاج عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار) .

7 - إعادة تنظيم التجارة الداخلية: وذلك بإعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة (الفقرة 41- قانون المالية التكميلي 1991 والمنشور رقم 63 المؤرخ في 1990/08/20 بوزارة الاقتصاد) وعودة المنافسة (مرسوم سبتمبر 1988 يلغي كل الاحتكارات المتحكمة في الاقتصاد الجزائري وغير المؤسسة عن طريق القانوني)

8- إعادة تنظيم التجارة الخارجية: عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية (قانون المالية التكميلي 1990), ويسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية, وفي تجارة الاستيراد (تعليمة رقم 03 –91 بنك الجزائر في ماي 1991), وتشير هذه التعليمة إلى أن : أي شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر يمكن أن يقوم بالاستيراد في كل السلع بدون اتفاق أو تصريح مسبق ما عدا القيام بتوطين العملية لدى بنك وسيط معتمد.

9- التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية: إن هذا التطهير المالي ليس مساهمة بالمال الجديد، ولكنه إجراءات تجميعية عن طريق التمويل بالأموال الخاصة (الديون) أمام الخزينة العمومية, وإعادتها إلى الوضع السابق بالمكشوفات البنكية بسندات أو أوراق مساهمة والتخفيف من التكاليف المالية التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية العمومية .

10 - مكانة الاقتصاد غير الرسمي أو المضاربات: بواسطة الإجراءات الاقتصادية لاستقرار السوق بالمنتجات الضرورية لتسيير الطلب (حرية الأسعار وتقديم المساعدات للعائلات) وحماية الإنتاج الوطني.

11 - التحويل التدريجي للعملة الوطنية: بواسطة إجراءات تعتمد أساسا على تعقيم الفوائض ورقابة متوازية لتطور الكتلة النقدية , وتشجيع القدرات على الصادرات ومستوى احتياطات الصرف، وأخيرا إجراء الانزلاق التدريجي للدينار نحو قيمته الحقيقية.

12 - إعادة هيكلة الدين الخارجي: وذلك لتخفيف ضغط خدمة الدين و هذه الدفعة الأولى من الإصلاحات زادت حدتها الأزمة السياسية في 1991.

ثانيا: الدفعة الثانية من الإصلاحات 1991

بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات في أفريل 1991 مع توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة إجراءات تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها.

إن هذه الدفعة الثانية من الإصلاحات توجت بإصدار نصيين أساسين هما:

1- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى النظرة القديمة التميزية بين الاستثمار الخاص والعام وأدى إلى:

* إنشاء حرية الاستثمار بالشكل المرغوب من صاحب المشروع.
* وضع نظام تشجيعي وتوجيهي للاستثمار.
* خضوع الاستثمار إلى نظام بسيط للإشهار.
* تكريس الضمانات للمستثمر وخاصة حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة ومدا خيلها واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع . والجزائر عضوه في العديد من الاتفاقات الدولية من ناحية ضمان الاستثمارات.

2 - المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات وكذا إدخال أدوات جديدة في التجارة مثل التوريق Factoring والتمويل الايجاري Leasing.

في الفترة ما بين (92-93) كانت وضعية الإختلالات المالية الخارجية والداخلية تتمثل في أربعة عوامل هامة وهي : 1- المالية الخارجية ، 2- عجز الميزانية، 3- التضخم، 4- الإعسار المالي .

1- الإختلالات المالية الخارجية: تعود إلى أن أجل إستحقاق الدين الخارجي كان قصير الأجل الذي يفرض تقشفا في الواردات وهذا يلحق أضرارا بالغة على الاقتصاد.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أن هناك تناقضا , فمن وجهة نظر المالية الخارجية فإن ميزان المدفوعات يبين وضعية مقبولة لأن رصيد الحساب الجاري كان موجبا و أكبر من 1 مليار دولار أمريكي في 1990، و تظهر الانعكاسات تقشفا لهذه الوضعية الإيجابية في الأجل المتوسط.

إن العائق هو أن هذا الرصيد الإيجابي يتطلب فائضا تجاريا مرتفعا جدا للحفاظ عليه أكبر من 3 مليار دولار, وهو ما يفرض صرامة كبيرة على الاقتصاد

2 - عجز الميزانية: وهو ذلك الذي عاد إلى الظهور في سنة 1992, وهو ما يفرض استنتاج ملاحظتين هما :

الملاحظة الأولى: تتعلق بالتطور الخطير للعلاقة بين نفقات التسيير والإيرادات الإجمالية حيث تمت تغطية نفقات التسيير بـ 61% من الإيرادات الإجمالية في 1991

وبـ 76% من الإيرادات الإجمالية في 1992

وبـ 93 % من الإيرادات الإجمالية في 1993

هذا يبين أن ميزانية الدولة كانت تسير نحو التخلي عن وظيفتها الأساسية الادخارية في الاقتصاد هذا من جهة، و أصبحت نفقات التجهيز شبه ممولة كليا بعجز الميزانية من جهة أخرى، لأنه لم يبق لها إلاّ القليل وهي تحتاج إلى أموال كبيرة , وهذه الوضعية مخالفة كليا مع ما حدث في السبعينات أين كان إدخار الميزانية يمول نفقات التجهيز كلية، ويسمح أيضا بفائض إجمالي للميزانية والذي كان يخصص لتمويل جزء من الاستثمارات الإنتاجية للمؤسسات العمومية **الملاحظة الثانية:** تتعلق بالاستثمارات : حيث أن علاقة التراكم الإجمالي للأموال الثابتة إلى الإنتاج الداخلي الإجمالي تستمر إلى أن تكون أكبر من 30% وهذا مؤشر آخر للتقشف, والتفسير هو أن هيكل التراكم الإجمالي للأموال الثابتة تم توجيهه بشكل قليل نحو الاستثمارات الإنتاجية المباشرة.

فمثلا من 191.5 مليار دج مقدرة في قانون المالية 1993، كانت 102مليارد ج قد خصصت للاستثمار, ومن 102مليار دج 23.4% فقط كانت قد وجهت نحو الاستثمارات المباشرة الإنتاجية، منها 12 % هي نفقات التجهيز.

في ظل هذه الظروف فإن أي زيادة في الاستثمارات لا تعمل إلا على مضاعفة الإختلالات, وعليه فإن الحصة النسبية للضرائب خارج الجباية العادية في الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات: 25% في سنة 1986 , و18 % في سنة 1991 و 1992 .

3 - التضخم: كان أكبر من 30% ,ومحاولة كبحه وتجنب أثره على الندرة وتطور السوق الموازية، ويمكن تفسير التضخم بأسباب هيكلية وأسباب السياسات الاقتصادية الكلية.

فالأسباب الهيكلية أو المؤسسية: تتعلق بتكوين هيكل المؤسسات في البداية, والهدف الحقيقي من تأسيسها ، وما يتبع المؤسسة من سياسة تشكيل أسعار منتجاتها, سياسة الإنتاج ,حرية البيع والمنافسة, رفع مراقبة الأسعار ونظام الأسعار الإدارية, وترك الحرية للمؤسسات لزيادة أسعارها أو انخفاضها في إطار المنافسة.

أما أسباب السياسات الاقتصادية الكلية: بمعنى العوامل الاقتصادية الكلية التي تفسر التضخم تكمن في فائض السيولة في الاقتصاد ، وفي صرامة العرض وفائض الطلب.

إن فائض السيولة هو نتيجة العجز المنقد للخزينة أو الفائض ذو الطبيعة النقدية للخزينة بمعنى فائض يعود إلى إجراء واحد هو تغيرات معدل الصرف وأثره على الجباية البترولية.

كما يوجد أيضا العجز والسحب على المكشوف المعمم للمؤسسات العمومية، كما أن أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري معقدة ومتغيرة وليست فقط ذات طبيعة نقدية إن محاولات كبح التضخم كانت كلها بإجراءات جزئية وهو ما يفسر الاختلالات على مستوى الأسعار النسبية وتأثيرها على هيكل الإنتاج والاستثمار.

4 - الإعسار المالي الشديد: كان نتيجة للطلب غير العادي للقرض من جهة المؤسسات للسحب على المكشوف التي لا تضمن إلا القليل من المقابل الإنتاجي.

إن كل المؤسسات مدينة بشكل كبير، هذه المديونية محملة لأن الاستثمارات كانت ممولة 100% عن طريق القرض ، من جهة أخرى إن المؤسسات استفادت من معدل فائدة حقيقي سالب ومعدل صرف مقدر بتقدير مبالغ فيه, و لسوء الحظ فإن التعديلات التي مست المتغيرين (معدل الفائدة، معدل الصرف) كانت حاسمة للمديونية ,وهي إجراءات تمت مع كثير من التأخر في الفترة التي كانت فيها المؤسسات تتصف بضعف رأس المال المتاح وتسيير غير فعال.

وبالتالي فإن تمويل النشاط الاقتصادي كان بالسحب على المكشوف المعمم على المؤسسات لدى البنوك وبتمويل عجز الميزانية, بالإضافة إلى أن فائض في الطلب على السلع والخدمات والعملات الأجنبية والقروض, وفي المقابل ثبات في العرض للقطاع الإنتاجي ، بمعنى آخر في مصطلح الاقتصاد الكلي ، الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي.

ولمواجهة الأخطار الناتجة عن تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمالية فإنه تم تحضير برنامجا اقتصاديا وماليا لأربع سنوات انطلاقا من 1994 لإعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية ولخلق الظروف الضرورية لنمو اقتصادي متين ومستديم.

ثالثا الدفعة الثالثة من الإصلاحات الاقتصادية (1994-1995).

بدأت الدفعة الثالثة من الإصلاحات الاقتصادية في أفريل 1994 بسبب حدوث تدهور آخر في أسعار النفط سنة 1993 , حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار في 1993 إلى 14.19 دولار في 1994 , و مع تراكم الأعباء لخدمات الدين الخارجي . و مع مرور الزمن بدأت ملامح الأزمة المالية الاقتصادية تظهر وبرزت معها عدة ضغوط مالية وأخرى خارجية ,و من بين الضغوطات على المصادر المالية الداخلية نجد:

* العجز الاجمالي للمالية العمومية.
* نمو الكتلة النقدية تجاوز 10.3 % و ارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 30% سنة 1993 .
* ركود النشاط الاقتصادي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي في المتوسط..

أما الضغوطات المالية الخارجية

- خدمات الديون تمثل سنة 93 حوالي 86 % و هو ما دفع السلطات العمومية إلى إعادة جدولة ديونها .
- تسديد خدمات ديون 28 مليار دولار خلال الفترة (91 – 93) .
- التقليص الكبير في الواردات خلال الفترة (92 – 93) حيث لم تمثل سوى 50 % من المستوى الذي كانت عليه سنة 1985 بالسعر الجاري, و هو ما انعكس على تموين الجهاز الإنتاجي , و انخفاض الإنتاج الإجمالي بالقيم الحقيقية بـ - 2.5 % سنة 1993
- انخفاض في الاستهلاك الفردي بـ – 6.4 % بسبب أزمة السكن و البطالة

و لرفع هذه الضغوطات قامت السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإبرام برنامج للاستقرار الاقتصادي (94-95) واتخذت عدة إجراءات هي :

- ضبط الاتفاق العام وتشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي مع مرور الزمن.
- تخفيف الضغوط الفورية الناتجة عن ارتفاع أعباء الدين الخارجي و ذلك بإعادة جدولة ما يزيد عن 17 مليار دولار على مدى سنوات البرنامج الأربع .
- تعديل الأسعار النسبية و تحرير التجارة الخارجية و تخفيض الرسوم الجمركية من 60 % إلى اقل من 50 % ومن 50% إلى 45 % .

- تخفيض قيمة العملة بنسبة 40,17 % في أفريل 1994.و تعديل قيمة الدينار القابل للتحويل إلى عملات أجنبية
- إزالة سقوف أسعار الفائدة على القروض من القروض التجارية إلى الجمهور .
- إلغاء الدعم لمعظم السلع وتوسيع ذلك حتى على المواد الأساسية.
- تثبيت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية وتخلي الخزينة عن استثمارات القطاع العام وننتج المجال أمام تمويلات البنوك.
- استعمال آليات تسمح بالانتقال إلى اقتصاد السوق و الشروع في إصلاحات هيكلية للمؤسسات و إعفائها من تسديد الديون للخزينة
- إصلاح شبكة الضمان الاجتماعي و إدخال بعض التعديلات عليها سنة 1992 لمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية التي تمثلت فيما يلي :
- نظام النشاط أو المنفعة العامة 210 دج / للشهر
- تكفل الدولة بالمنح العائلية وتحويل تعويضات الأجر الواحد إلى رب العمل وتعويضات منح التقاعد إلى الصندوق الوطني للتقاعد.
- إنشاء صندوق تامين البطالة ونظام التقاعد المسبق.

و التزمت الجزائر بتنفيذ هذا البرنامج إلتزاما شهد به حتى المدير العام لصندوق النقد الدولي (ميشال كامدسيس) و خاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية و الميزانية و تحرير التجارة الخارجية

رابعا : برنامج التعديل الهيكلي (ماي 95 – ماي 98)

بهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي,وحسب صندوق النقد الدولي فإن الأهداف المسطرة لهذا البرنامج كانت كالتالي :

- تحقيق نمو متوسط مستوي بقيمة 5 % من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات
- تخفيض التضخم إلى 10.3%
- التخفيض من عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8 % سنة 95/94
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية 1996
- وضع إطار تشريعي للخوصصة.
- خدمة الدين تبقى بين 45% إلى 50% حتى 1995
- بالنسبة لاحتياطات الصرف الهدف هو الوصول إلى ما يعادل 3 أشهر من الواردات وهذا ابتداء من سنة 1997
- تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل.
- التحكم في نمو النفقات العامة
- تشجيع القطاع الإنتاجي

- دعم الفئات الأكثر تضررا من عملية التعديل ذاتها ولتحقيق هذه الأهداف فإنه يجب عليها أن تقوم بالإجراءات التالية :

1 - الإجراءات ذات طابع الاستقرار هي:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار للوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات
- تحرير أسعار الفائدة و إعطاء استقلالية أكبر للبنوك التجارية في منح القروض
- تحرير أسعار الصرف الأجل والعاجل
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى معقول
- مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية

2- الإجراءات ذات الطابع الهيكلي

- فتح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين المحليين والأجانب الأمر (95-22) حدد حوالي 300 مؤسسة أو وحدة إنتاج
- العمل على توسيع الصادرات من عبر المحروقات (بناء هيئة تأمين القرض عن التصدير CACEX وصندوق دعم وترقية الصادرات)
- إنشاء سوق مالية لتسهيل عمليات الخوصصة

- تعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة التي تقوم بتسيير أسهم المؤسسات العمومية لحساب الخزينة ولتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية
- إصلاح النظام المالي و المصرفي وإدخال منتجات مالية جديدة.
- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي سنة 1997

خلاصة واستنتاجات:

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بثلاث محطات رئيسية كبرى هي:

1 – مرحلة عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق في فترة (1962 - 1966).

2 – مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط لفترة (1967 - 1987).

3 – مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق: انطلاقا من .1988

1 – تميزت المرحلة الأولى من الاقتصاد الجزائري لما بعد الاحتلال مباشرة إلى سنة 1966 بعدة مميزات منها:

- انعدام الصناعات الأساسية والاعتماد على الزراعة التي كانت تتميز:
- بالازدواجية قطاع حديث وقطاع تقليدي.
- عدم وجود قطاع مصرفي جزائري.

وقامت السلطات الجزائرية باتخاذ عدة إجراءات كبداية لنشاطها والخروج من حالة الغياب إلى إثبات الحضور في جميع الميادين الاقتصادية.

2 – كان الاقتصاد الجزائري في فترة (67 - 87) اقتصادا إداريا ومركزيا يعتمد على التخطيط والملكية العامة لوسائل الإنتاج وسيطرة القطاع العام وضعف أو انعدام القطاع الخاص، كما أنها قامت بإعطاء الأولوية للقطاع الصناعي.

3 – عرفت مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق عدة اتفاقات مع صندوق النقد الدولي للتعديل الهيكلي، وبدأت الإصلاحات في سنة 1988 كدفعة أولى منها استقلالية المؤسسات وتحقيق اللامركزية مما يشكل تراجعا عن الاختيار الاشتراكي، وبدأ الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط وتشجيع الاستثمار الأجنبي وإعادة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية.

4 – بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات في أفريل 1991. بتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط إجراءات تعميق الإصلاحات الاقتصادية في مقابل القروض الممنوحة، وبالفعل قد شهدت تلك الفترة إصدار نصوص جديدة تسمح بتكييف المنظومة القانونية مع التحولات الاقتصادية الجديدة مثل المرسوم التشريعي 93 – 12 المتعلق بترقية الاستثمارات والمرسوم التشريعي 93 – 08 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وإدخال أدوات جديدة في التجارة.

5 – تمثلت الاختلالات المالية الداخلية والخارجية في الفترة (1992 - 1993) في أربع صور رئيسية.

1.الإختلالات المالية الخارجية، 2.عجز الميزانية، 3.التضخم، 4.العسر المالي.

6 – تميز الوضع الاقتصادي في بداية التسعينات بتراجع النمو الاقتصادي وارتفاع التضخم إلى حوالي 25.5% بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير وانخفاض احتياطات الجزائرمن العملة الصعبة وأصبحت لا تغطي أكثر من شهرين استيراد ولذلك شرعت الجزائر في تصميم برنامجين اقتصاديين لوضعهما حيز التنفيذ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي فالأول برنامج قصير المدى (94 - 95).

7 – تم تطبيق البرنامج الاستقراري الأول على مدارسنه كاملة وقد تم تنفيذه في ظروف اقتصادية واجتماعية أمنية صعبة، ومع ذلك فقد تم احترام كافة الإجراءات التي أملاها الصندوق وتمثلت النتائج في إيقاف تراجع معدل النمو الناتج المحلي إلى (- 0.2%) في فترة البرنامج بعد أن كان (- 2%) خلال العام 1993 وتقلص معدل التضخم قليلا إلى 29% بالرغم من تخفيض قيمة العملة بـ 40.17% في 1994 كما انخفض عجز الميزانية إلى 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة1994

أما البرنامج الاستقراري الثاني فتمتد فترته من 1995 إلى 1998 والذي عرف بالتعديل الهيكلي، وهو يعبر عن رغبة السلطات الجزائرية في المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعانيها الاقتصاد الوطني في كل المجالات، فبدأت باتخاذ التدابير والإجراءات المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي مستمر وتخفيض عجز الميزانية، وكانت النتائج في مجملها من الناحية الاقتصادية حسنة، حيث بلغ نمو الناتج المحلي الخام 4.2 % بعد أن كان سالبا لمدة طويلة، وسبب هذا النمو هو القطاع الزراعي أما القطاع الصناعي فقد تراجعت قيمته المضافة، أما في الجانب المالي والنقدي فقد كانت النتائج جد مشجعة، حيث انخفض عجز الميزانية إلى 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1997 بعد أن 9% في سنة 1993 وثم تقليص معدل التضخم إلى اقل من 4% في سنة 1999 بعد أن كان 39% في سنة 1994.

أما التحدي الكبير للسلطات العمومية هو مشكلة البطالة، و كان هذا المشكل موجودا حتى قبل الإصلاحات الهيكلية ولكنه تفاقم مع تطبيقها وهذا يعود إلى حل الكثير من المؤسسات وتسريح العمال بسبب نقص الاستثمارات وبدون أن تظهر مؤسسات جديدة تمتص العمالة الفائضة.